وقلت فى نفسى بعد ذلك: هل أستطيع الآن أن أطلب إلى الجهة التى أعمل فيها أن تزيد مكافأتى عشرين فى المائة مثلاً؟ المشكلة هى أننا نحن محدودى الدخل نعيش محصورين بين جماعات غير محدودة الدخل، وحكومة عاجزة عن السيطرة على الأسعار.

فقد أصدرت الدولة قانوناً برقم ١٤٠ لعام ١٩٨٧ م يقضى بأن يدفع كل مواطن دمغة قدرها ٣٠ قرشاً على كل طلب يقدم إلى الدولة، وإضافة إلى ذلك ٥ قروش رسم تنمية موارد الدولة.

وأنا أتتبع مناقشات مجلس الشعب ولا أذكر أننى سمعت أن هاتين الضريبتين عرضتا عليه. ويبدو أن من حق الدولة أن تفرض هذه الضرائب دون استشارة مجلس الشعب.

وحتى لو استشارت مجلس الشعب فلماذا تفرض الحكومة هذه الغرامة الباهظة على المواطنين؟ ونحن نعرف الكمية الهائلة من الطلبات والعرائض والشكاوى التى تقدم إلى الدولة إنها عشرات الملايين كل يوم، لأن الدولة تتدخل فى كل شىء فهذه الدمغة تجلب للدولة فعلاً دخلاً يقدر بالملايين من الجنيهات.

وياليت ذلك بفائدة فإن معظم ما يقدم إلى الدولة من عرائض وطلبات وشكاوى يذهب رأساً إلى سلة المهملات، وقلما يقرأه المسئولون، وحتى إذا قرأوه فهم لن يفعلوا شيئاً، أولا لأنهم غير مسئولين عن شىء وقل لى والله ما هى مسئولية رئيس حى شرق أو غرب أو شمال أو جنوب القاهرة؟ إنهم باشوات على مكاتب، وقد علمتنى التجارب ألا أذهب إليهم أبدا، فلا فائدة على الإطلاق فى الكلام معهم فى أى شىء. إنهم يسمعون من أ ذن ويخرجون ما يسمعون من الناحية الأخرى، والثلاثون قرشاً التى ستوضع على الطلب خسارة مؤكدة. وهم أنفسهم لا يحسون أنهم مسئولون عن أى شىء.